

اسم الباحث:  
ماجد سعد القرني  
اسم المقرر:  
قضايا بحثية



**chrome-  
extension://efaidnbmninnibpcaj  
pcgclclefindmkaj/https://journal  
s.ekb.eg/article\_270346\_a2f7e99  
ea6a9e1103b763a0e69470bf9.pd  
f**

العنوان: الحماية الجنائية الموضوعية للتحويل الرقمي  
إعداد/ عبد المطلب علي محمد بشينة

## العنوان:

العنوان جذاب ومختصر، ويشير بوضوح إلى موضوع الحماية الجنائية المرتبطة بالتحول الرقمي.

لكن العبارة "الموضوعية" قد تثير التباساً؛ لأنها قد تُفهم على أنها تحليل فلسفي أو نظري بحث بدلاً من تطبيق تشريعي واقعي.

لذا يمكن تحسينه ليكون أكثر تحديداً، مثلاً: "الحماية الجنائية لمواجهة الجرائم الرقمية في ظل التحول الرقمي: تحليل تشريعي مقارنة" هذا يجعل العنوان يشمل نطاق البحث (الجرائم الرقمية) والمنهج (تحليل تشريعي مقارنة) بوضوح.

### مشكلة البحث:

في البحث، المشكلة الأساسية هي غياب تشريعات جنائية فعّالة تكافح الاعتداءات الرقمية في ظل التحول الرقمي السريع وعدم مواكبة الأطر القانونية لها. مشكلة البحث واقعية وهامة، لأن التشريعات الجنائية التقليدية في كثير من الدول لم تواكب التطور الرقمي.

مع ذلك يمكن صياغة المشكلة بشكل أكثر تحديداً إذا تم التفريق بين: مشكلات التجريم نفسه (ما الذي يُعد جريمة؟) مشكلات العقوبات والتطبيق مشكلات إجراءات التحقيق والملاحقة الجنائية الرقمية

اقتراح: يمكن إبراز ثغرة نصوص العقوبات في التشريعات العربية مقارنة بالتجربة الفرنسية مثلاً، مما يعطي المشكلة بعداً أكثر وضوحاً.

### أسئلة البحث:

نقد: هذه الأسئلة هي محورية وهامة للتوجيه العام للبحث.  
لكنها غير محددة بصيغة واضحة (كأسئلة مرقمة) داخل الرسالة، وهو ما قد يضعف التتبع المنهجي للبحث.

اقتراح تحسين: سؤال يحدد الإطار القانوني: ما هي الجرائم الرقمية التي يجب تجريمها؟  
سؤال يحدد الإجراءات: كيف يمكن تكامل الأدلة الرقمية في الإجراءات الجنائية؟ سؤال يقارن التجارب التشريعية بين نظم قانونية مختلفة.

### أهداف البحث:

الأهداف واضحة بشكل عام وتتوافق مع موضوع البحث لكن الهدف الثالث (التوصيات) يفتقر إلى تركيز محدد؛ إذ يمكن تحديد أهداف أكثر دقة.  
مثل: توصيف الفجوات في نصوص العقوبات الرقمية.  
تحليل مقارنة بين التشريعات الوطنية  
اقتراح: يمكن إضافة هدف حول تحديد العقوبات العملية في تطبيق القانون الرقمي الجنائي على أرض الواقع.

### أهمية البحث:

البحث يبرز أهمية موضوعه في ظل التحول الرقمي الذي فرضه العالم الحديث، وأن البيئة القانونية يجب أن تتواءم ليكون هناك حماية جنائية فعّالة. أهمية البحث ملحة وواقعية، خصوصًا مع انتشار الجرائم الإلكترونية. المعالجة في البحث مبهمة بعض الشيء من حيث تحديد الجهات المستفيدة من النتائج (القضاء، المشرّع، الأكاديميون). اقتراح: يمكن إبراز أهمية إضافية مثل: حماية الحقوق الرقمية للمجتمع توفير إطار قانوني واضح لمقدمي الخدمات الإلكترونية

## مصطلحات الدراسة:

في هذا البحث، المصطلحات مثل: التحول الرقمي: التحول من الإجراءات التقليدية إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات. الحماية الجنائية الموضوعية: الإجراءات القانونية والتشريعات الجنائية لحماية المجتمع من الجرائم الرقمية.

الجرائم الرقمية/الإلكترونية: أي أعمال مخالفة للقانون تتم باستخدام تقنيات المعلومات. النقد: غالبًا ما تكون المصطلحات مختصرة أو عامة، دون توضيح الفرق بين المصطلحات المتقاربة مثل "الجرائم الإلكترونية" و"الجرائم المعلوماتية". بعض المصطلحات قد تُفهم بطرق مختلفة حسب التشريع الوطني، لذلك يحتاج البحث إلى تحديد سياق كل مصطلح وفق القانون المصري، الليبي، والفرنسي.

## مصطلحات الدراسة:

اقتراحات تحسين: إضافة مصطلحات فرعية: مثل: الاختراق غير المشروع، الابتزاز الرقمي، التزوير الإلكتروني.

توضيح الاختلاف بين المفاهيم: لماذا يختلف "التحول الرقمي" عن "التكنولوجيا الرقمية"؟ وكيف يؤثر ذلك على تطبيق القانون؟

إدراج مصطلحات مقارنة بين الدول محل الدراسة، لتوضيح التشابه والاختلاف في المفاهيم القانونية.

المشاركة مع الباحث: يمكن إنشاء جدول مصطلحات شامل، يتضمن: المصطلح – التعريف القانوني – الدولة أو النظام القضائي – ملاحظات إضافية. هذا يعطي بعداً أكاديمياً ووضوحاً أكبر للبحث

### حدود البحث:

البحث يقتصر على تحليل التشريعات الفرنسية، المصرية، والليبية في ضوء التحول الرقمي. تحديد الدول مقارنة يعد إطارًا واضحًا لكن الحدود غير مذكورة صراحة في البحث، بل يمكن استنتاجها من النصوص فقط، وهو ضعف منهجي. اقتراح: تحديد حدود زمنية (مثلاً من سنة كذا إلى كذا) وحدود موضوعية (نوع الجرائم/التقنيات) يساعد في ترشيد البحث.

## فروض البحث:

يُفترض من محتوى الدراسة أن الفروض تشمل:  
أن التشريعات الحالية غير كافية لمعالجة جرائم التحول الرقمي.  
أن مقارنة التشريعات يمكن أن تكشف أطر تحسين جنائية.  
أن هناك ثغرات في التشريع المصري والليبي مقارنة بالفرنسي.  
نقد: الفروض تتماشى مع أهداف البحث لكن البحث لا يذكرها بصيغة واضحة مثل: «نفترض أن...»، ما يضعف الصياغة المنهجية.  
اقتراح: صياغة الفروض كعبارات قابلة للاختبار والتحقق يعزز من قوة المنهج.

### منهج البحث:

البحث يعتمد على المنهج التحليلي المقارن للتشريعات، من خلال دراسة النصوص القانونية المعمول بها في الدول محل البحث.  
المنهج مناسب لدراسة التشريعات وتحليلها.  
لم يذكر الباحث استخدام منهج وصفي أو إحصائي لدراسة تطبيق التشريعات في الواقع.  
اقترح تطوير: إدراج تحليل قضايا تطبيقية أو إحصاءات جرائم رقمية يزيد العمق التطبيقي للبحث.

### الدراسات السابقة:

البحث يعتمد على مقارنة التشريعات وربما يستند بشكل غير واضح لبعض الدراسات القانونية، لكن لم يتم تضمين فصل منفصل مرقم للدراسات السابقة. ضعف في استعراض الدراسات السابقة بشكل منظم. يمكن الاستفادة من دراسات مثل الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي كمرجع تكميلي. اقتراح إضافة قسم مستقل يتناول أهم الدراسات العربية والدولية حول الجرائم المعلوماتية والسياسات الجنائية الرقمية.

## النتائج:

البحث خلص إلى ضرورة تنظيم القوانين الخاصة بحماية منظومات البيانات، وتشديد العقوبات على جرائم الاختراق، والنص على تجريم الدخول غير المشروع بوجود إذن قضائي. النتائج متسقة مع موضوع البحث. لكنها عامة جداً ولا تقدم خطوات عملية واضحة للتطبيق. اقتراح: يمكن إضافة نتائج أكثر تحديداً مثل: توصيف الفجوات في نصوص المادة الجنائية. تحليل مقارنة للعقوبات في الدول الثلاث.

التوصيات:

البحث يوصي بتشديد العقوبات وتنظيم حماية البيانات.

توصيات مفيدة.

لكنها غير مربوطة بتحليل نقدي واضح خلال البحث نفسه.

اقترح توصيات إضافية: إدراج آليات تدريب للقضاة والادعاء العام على التعامل مع الأدلة الرقمية.

اقترح نماذج تشريعية حديثة بناء على التجربة الفرنسية أو الأوروبية.